قرار رئيس مجلس الوزراء
رقم ٣١٦ لسنة ٢٠١٣

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد الصادر بالقانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القانون رقم ٣ لسنة ٢٠٠٥ بشأن حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠ لسنة ٢٠١٢ بتشكيل الوزارة ؛

وعلى ما عرضه محافظ البنك المركزى المصرى ؛

قـــــرر :

(المـــادة الأولى)

يشكل مجلس متابعة المعوقات الهيكلية المؤثرة على أسعار السلع والخدمات برئاسة رئيس مجلس الوزراء ، وعضوية كل من :

١ - محافظ البنك المركزى المصرى .

٢ - وزير الزراعة واستصلاح الأراضى .

٣ - وزير الصناعة والتجارة الخارجية .

٤ - وزير المالية .

٥ - وزير التموين والتجارة الداخلية .

٦ - رئيس الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء .

٧ - رئيس جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية .

(المـــادة الثانية)

يتولى المجلس الاختصاصات الآتية :

تقييم قوى العرض والطلب للسلع المختلفة للوقوف على الأسباب المؤدية إلى ارتفاع أسعار السلع خاصة الغذائية .

تحليل مصادر صدمات العرض التى قد تنتج عن نقص المعروض من السلع أو مشاكل فى توزيعها .

دراسة المعوقات الهيكلية التى تعظم من أثر صدمات العرض على الأسعار مما يؤدى إلى تآكل مستويات الدخول الحقيقية للمواطنين وتوسيع فجوة التضخم بين مصر وشركائها التجاريين .

تحديد الإجراءات غير النقدية الواجب اتخاذها .

(المادة الثالثة)

يجتمع المجلس مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل ، ويجوز دعوته للانعقاد كلما طرأ ما استدعى ذلك .

(المادة الرابعة)

تشكل لجنة فنية متخصصة من ممثلى الجهات الواردة فى المادة الأولى من هذا القرار ، تكون رئاستها لممثل البنك المركزى المصرى ، تتولى دراسة الموضوعات التى يختص بها المجلس وإعداد التوصيات بشأنها تمهيداً لعرضها على المجلس فى اجتماعه الدورى ، وتجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها مرة على الأقل كل شهر ، كما يجوز دعوتها لاجتماعات أخرى كلما اقتضت الضرورة ذلك .

(المادة الخامسة)

يكون للمجلس أمانة فنية تمثل فيها الجهات المعنية ، وتتولى الأمانة الإعداد لاجتماعات اللجنة المتخصصة والمجلس وإعداد محاضر الاجتماعات ومتابعة تنفيذ التوصيات والقرارات الصادرة عن المجلس مع الجهات المختصة .

(المادة السادسة)

يُنشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويُعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ٢٠ جمادى الأولى سنة ١٤٣٤ هـ

(الموافق أول أبريل سنة ٢٠١٣ م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور/ هشام قنديل